

التنمية السياسية : المفهوم .. المشكلات والمقومات والآليات

حياة قزادري

أستاذة مساعدة أ. كلية علوم الإعلام والاتصال

جامعة الجزائر 3

التممية السياسية: المفهوم..المشكلات والمقومات والآليات.

حياة قزادري

الملخص:

تعرف التتمية السياسية بأنها: "مجموعة من المتغيرات تستهدف الثقافة والبنية السياسية مؤدية إلى نقل المجتمع من نظام تقليدي إلى نظام حديث، وإحداث تحول في قدرة الإنسان وقابليته السياسية على الأخذ بزمام المبادرة. من أجل تأسيس وتطوير بنى جديدة وقيم عصرية قادرة على استيعاب ما يعرض من مشكلات والسعي لحلها والتكيف مع المطالب والتغيرات المستمرة، والسعي من أجل تحقيق أهداف جديدة. وإن لم يستطع النظام السياسي بمؤسساته التكيف مع متطلبات ومستجدات بيئته الداخلية والخارجية يتعرض النظام السياسي لأزمات منها أزمة الهوية وأزمة الشرعية وأزمة المشاركة وأزمة التغلغل وأزمة التوزيع.

الكلمات الدالة: التتمية السياسية، أزمة المشاركة، مقومات التتمية السياسية.

مقدمة

تعتبر التتمية السياسية من المفاهيم الحديثة، وبعدها أساسيا من أبعاد التتمية الشاملة، يتم بواسطتها تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح، وقدراتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل عملي وواقعي، فما هو يا ترى تعريف التتمية السياسية، وما هي المشكلات التي تواجهها، وما هي مقوماتها؟

1) تعريف التنمية السياسية:

إن مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم الجديدة في علم السياسة، بدأت إرهاصاته الأولى في أعقاب الحرب العالمية الثانية وأوائل الخمسينيات من القرن العشرين¹. والإهتمام بهذا المفهوم كان نتيجة لاجتماع عدة عوامل هي: تصاعد الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي- سابقا- والغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى حركات التحرر والدور الذي لعبته في تحقيق استقلال العديد من دول العالم الثالث في افريقيا وآسيا. وكانت القضية الأساسية هي كيفية إحداث تنمية سياسية في هاته الدول الجديدة في افريقيا وآسيا بالشكل الذي يؤدي إلى إقامة الديمقراطية الليبرالية فيها². وتعد لجنة السياسات المقارنة التابعة لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية ذات دور بارز في تطوير البحث في مجال التنمية السياسية. ولم يتم الاتفاق من قبل الباحثين على تعريف جامع مانع للتنمية السياسية، ويرجع ذلك لأسباب موضوعية وتاريخية ومنهجية ومعرفية. فالتنمية السياسية تهتم أصلا بدراسة النظام السياسي من داخله، وهي التي تكمل دراسة التأثيرات السياسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي العرقية والادولوجية في بوتقة القومية³. وفي ظل النظام السياسي ذو الفاعلية والشرعية القادر على أداء المهام الأساسية للحكومة، وفقا لمدخلاته، والإيمان الشعبي بأن النظام السياسي القائم هو الملائم لها. فهي الحركة نحو نسق سياسي يستطيع مواجهة الأعباء التي يتعرض لها⁴. أما صمويل هانتغتون فيعتبر عملية التنمية السياسية مرادفة للتحديث السياسي فيقول: "إنها عملية متعددة الوجوه وتتضمن جملة من التغييرات في كل جوانب الحياة الفكرية وغيرها. والمجال الأساسي للتحديث عنده هو التحضر،

التصنيع، العلمانية، الديمقراطية، الثقافة والمشاركة، إضافة إلى توسع معرفة الإنسان حول بيئته لتحسين مستويات الصحة... فهو حالة تعبئة تجعل الناس يغيرون من قيمهم ومواقفهم لبناء مجتمع جديد"⁵. فالتحديث حسبه يتطلب عقلنة للسلطة وتخصص الوظائف السياسية ووجود مشاركة سياسية. غير أن لوسيان باي حاول وضع قائمة تشمل أهم التعريفات المتداولة بين الباحثين حول مفهوم التنمية السياسية، وقد حاول تحديدها في كونها: "عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية"⁶. هذا وفي عام 1965 قدم باي تصنيفا جديدا تضمن عدة تعريفات للتنمية السياسية وهي:⁷

- التنمية السياسية كمطلب سياسي للتنمية الاقتصادية.
 - التنمية السياسية كنمط لسياسات المجتمعات التقليدية.
 - التنمية السياسية كتحديث سياسي.
 - التنمية السياسية كتصميم للدولة القومية.
 - التنمية السياسية كتتمية إدارية وقانونية.
 - التنمية السياسية كتعبئة ومشاركة جماهيرية.
 - التنمية السياسية كبناء للديمقراطية.
 - التنمية السياسية كاستقرار وتغيير منتظم.
 - التنمية السياسية كجانب من الجوانب المتعددة لعملية التغيير الاجتماعي.
- من كل ما سبق يمكن تعريف التنمية السياسية على أنها :
"عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة، وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند على أساس قانوني فيما يتصل باعتلائها

وممارستها وتداولها، مع مراعاة الفصل في الوظيفتين التشريعية والتنفيذية. بحيث تقوم على كل منها هيئة مستقلة عن الأخرى، مع إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين⁸ فهي إذن عملية ارتقاء بحياة الأفراد لتمكينهم من مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، كما تتضمن بناء المؤسسات وتحقيق التمايز في الأدوار، مع تحلي النظام السياسي بقدرات عالية تضمن له الشرعية والفاعلية والاستقلالية على الصعيد الدولي. ولتحقيق التنمية السياسية يجب التخلص أو القضاء على أزمات التنمية السياسية وهو ما سوف يتم التطرق له لاحقاً.

(2) مؤشرات التنمية السياسية:

إن التنمية لا يمكن أن تنجح وتتحقق في فترة زمنية قصيرة، وإنما تحتاج إلى الوقت الكافي، وإلى تضافر كافة الجهود الرسمية وغير الرسمية والشعبية من مؤسسات وأفراد لخلق الظروف الملائمة لإنجاحها ولا بد من توفر مجموعة مؤشرات للتنمية السياسية، من أبرزها ما يأتي:⁹

- (1) مبدأ سيادة القانون، وتكافؤ الفرص، وضمان حرية التعبير، واستقلال القضاء، والحد من تعسف السلطة السياسية، وضمان حقوق المواطنين.
- (2) وجود مجتمع مدني فاعل يتمتع بقدر من الحرية والاستقلالية.
- (3) توافر ثقافة سياسية مدنية تقوم على أساس التسامح والحوار واحترام الرأي.
- (4) مشاركة سياسية ديمقراطية وشفافة في صنع القرار السياسي وفق أسس حديثة.
- (5) تطور التشريعات وتحديثها بما يتماشى مع المتطلبات الداخلية والخارجية للمجتمع.

- (6) وجود برلمان مؤسسي يمثل الإرادة الحقيقية للشعب، ويمارس صلاحياته الدستورية في الرقابة على السلطة التنفيذية، والتشريع بكل استقلالية، ويسهم في صنع السياسة العامة للدولة.
- (7) وجود نظام سياسي قادر على التكيف من خلال تطوير مؤسساته المختلفة لاستيعاب التغيير الذي يطرأ على المجتمع، وقادر على استخراج الموارد وتوزيعها على أفراد المجتمع بعدالة.¹⁰
- (8) إطلاق الحريات بين جميع فئات المجتمع الواحد، بعيداً عن الخوف والإرهاب الفكري، وحماية الحريات المسؤولة لأنها عماد الديمقراطية.
- (9) وجود تعددية سياسية وفكرية ضمن الثوابت التي يقوم عليها المجتمع، دون أن يدعي طرف من الأطراف ملكيته للحقيقة أو حماية المصلحة الوطنية على حساب طرف آخر. فالجميع تهمه المصلحة الوطنية، مع تأكيد القواسم المشتركة لمحددات المصلحة الوطنية، ويمكن الوصول إلى هذه القواسم المشتركة من خلال الحوار بين النخب المثقفة.
- (10) تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين بصرف النظر عن اختلاف انتماءاتهم أو أجناسهم أو أديانهم أو أعراقهم، وعدم النظر إلى الدولة باعتبارها مصلحة خاصة لكل فرد الحق أن يأخذ منها ما يشاء على حساب الأفراد الآخرين، بل يجب على الجميع أن يتحمل مسؤوليته في الحفاظ على الدولة باعتبارها القاسم المشترك بين الجميع.
- (11) قيام الأحزاب السياسية القوية والفاعلة والقادرة على إحداث التغيير المرجو من خلال إشراك الأفراد في إقرار السياسة العامة للحزب، ونظرتهم لمختلف القضايا التي تواجه الدولة. وحتى تستطيع الأحزاب السياسية أن تقوم بهذا الدور لا بد أن تفسح السلطات الرسمية في

الدولة وبالذات السلطة التنفيذية، المجال للأحزاب، لتتحرك وتعمل في جو من الديمقراطية والحرية وفقا للقانون والنظام العام.

(12) تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني وقطاع الشباب والمرأة في الحياة السياسية، بهدف دمج هذه المؤسسات وهذه الشرائح الواسعة من أبناء المجتمع في تحمل المسؤولية.

(13) سن قوانين وتشريعات تحمي حقوق الأفراد، سواء الحقوق والحريات الخاصة، أو الحقوق والحريات العامة المتعلقة بحرية الانتخاب إلى الأحزاب وحرية الانتخاب.¹¹

3) مشكلات التنمية السياسية:

3 - 1) مشكلة الهوية:

وتتوقف مسألة الهوية على دور القيادة السياسية ونجاحها في الإجابة على أسئلة محيرة: من نحن؟ وما أهدافنا؟ وتتمثل الأزمة في إخفاق هاته القيادة في إرسائها لأساس مشترك للهوية القومية. كما تتوقف مسألة الهوية على ثقة أفراد المجتمع في تراثهم وحضارتهم ومدى مساهمتهم في بناء حضارتهم وعلى اتساع وعمق مشاركتهم فيها. وتتجم الأزمة حسب محمد أحمد اسماعيل عن التحوّلات التي تحدث داخل المجتمع نتيجة الانتقال من النظام التقليدي إلى نظام أكثر حداثة إذ يقول: "هنا تثار قضية الولاء ونوعية القيم الموجهة للسلوك ونوعية النماذج السلوكية المقبولة والمرفوضة، كما تثار قضية الانتماءات التي تتجه إلى الاختفاء خلال حركة التحوّل الإنمائي لتحل محلّها ولاءات وانتماءات جديدة للدولة والقومية والوطنية... إلخ"¹². منه يمكن القول أن مشكلة الهوية تحدث عندما يصعب انصهار كافة أفراد المجتمع في بوتقة واحدة تتجاوز انتماءاتهم الضيقة التقليدية.

3- 2) مشكلة الشرعية:

تتمثل أزمة الشرعية في طرح مجموعة من التساؤلات حول مدى شرعية صناع القرارات في المجتمع، وهي تثار حسب نبيل السمالوطي خلال مراحل الانتقال من التقليدية إلى الحداثة، مما يؤدي إلى إعادة النظر في القيادات القبلية والطائفية، والاتجاه نحو بناء مؤسسات، والانتقال إلى أساليب الحكم الرشيدة، من خلال نظم كالاقتخابات والاستفتاءات والرضا الجماهيري والحكم من خلال مؤسسات شرعية. وهنا تثار قضية الأحزاب والتنافس الحزبي على السلطة في إطار النظم المشروعة¹³. فهي أزمة تتعلق أساسا بعدم تقبل المواطنين المحكومين لنظام سياسي أو نخبة حاكمة باعتبارها لا تتمتع بالشرعية.

3- 3) مشكلة المشاركة السياسية:

تعرف المشاركة السياسية بأنها عملية يمارسها الأفراد بهدف التأثير في قرارات القائمين على السلطة السياسية، وهي أيضا عملية مساندة أو معارضة لقيم سياسية معينة.

وحسب السيد عبد المطلب غانم فالمشاركة السياسية درجات تتمثل في: تقلد منصب سياسي، السعي نحو منصب سياسي، العضوية الإيجابية في تنظيم سياسي، العضوية السلبية في تنظيم سياسي، المشاركة في الاجتماعات السياسية والمظاهرات والتصويت، والاهتمام العام بالسياسة¹⁴. وتنجم أزمة المشاركة السياسية عند عدم تمكن أفراد المجتمع من المساهمة في أحد هذه الجوانب وبالتالي في الحياة العامة لبلادهم.

3 - 4) مشكلة التغفل:

وهي ما تعرف أيضا بمشكلة التكامل ومفهوم التكامل هذا يتضمن عنصرين يتمثل الأول في قدرة السلطة على فرض سيطرتها

على الإقليم الخاضع لسيادتها، و يتمثل الثاني في توافر مجموعة من الاتجاهات لدى أفراد المجتمع إزاء الأمة عموماً تشمل الولاء والإخلاص والرغبة في تغليب الاعتبارات القومية على الاعتبارات المحلية الضيقة¹⁵.

وترتبط مشكلة التغلغل بمدى قدرة السلطة على الوصول بسياساتها إلى أطراف المجتمع، بمعنى عدم قدرة السلطة على التغلغل والنفوذ إلى كافة أنحاء إقليم الدولة وفرض سيطرتها عليه.

3- 5) مشكلة التوزيع:

وتتعلق بمدى نفوذ السلطة في توزيع العوائد والأعباء، وتشير أزمة التوزيع حسب عبد المطلب غانم إلى الزيادة السريعة في المطالب الشعبية المتعلقة بمنافع مادية من الحكومة، والاعتقاد أن الحكومات مسؤولة عن مستوى المعيشة في أي مجتمع¹⁶.

فأزمة التوزيع تتمثل في عجز النظام السياسي عن توزيع عوائد وأعباء التنمية بشكل فعال وسليم.

وتزداد أزمات التنمية السياسية تعقيداً في المجتمعات النامية، عندما يتم نقل تجارب الدول الأجنبية، دون مراعاة لخصوصيات ومتطلبات واقع هذه المجتمعات. فالتنمية السياسية الحقيقية والفعالة لا يمكن أن تتم بمعزل عن الأصالة والذات الحضارية لأي مجتمع، بل عليها تطوير القيم السياسية الأصلية لمواكبة العصر.

4) مقومات التنمية السياسية:

وبما أن عملية التنمية السياسية تخلق الظروف والشروط الملائمة للتطور الديمقراطي، فهي تهدف في النهاية إلى بناء النظام السياسي مع

إجراء عمليات التحديث عليه كي يصبح نظاما ديمقراطيا ، فالتنمية السياسية بذلك تعمل على التخلص من بقايا السلطات التقليدية بمختلف خصائصها التي لم تعد تناسب البناء الجديد ، وهو ما يتطلب وجود مواجهة مستمرة مع البقايا الراسخة التي ما تزال تؤثر سلبا في اتجاهات الأفراد والمجتمع. ومن أجل التطبيق الفعلي للديمقراطية يجب التركيز على مقومات التنمية السياسية وهي:

١٤) المشاركة السياسية:

المقصود بالمشاركة السياسية إشراك جميع أفراد المجتمع في الحياة السياسية بغض النظر عن انتماءاتهم الإثنية والعرقية ، وتمكينهم من لعب دور واضح في العملية السياسية. وتعتبر المشاركة السياسية أهم مظهر للديمقراطية حيث أن ازدياد المشاركة السياسية من قبل أفراد المجتمع في العملية السياسية يمثل تعبيرا حقيقيا عن الديمقراطية. لكن تحقيق مشاركة سياسية فعالة يتطلب توفر درجة عالية من الوعي السياسي من خلال القضاء على الأمية والتخلف ، وكذا حرية وسائل الإعلام وحرية الرأي والتعبير وتفعيل التنظيمات والأحزاب السياسية وجماعات المصالح وجماعات الضغط وتفعيل دور المؤسسات والهيئات في الدولة ، كمؤسسات المجتمع المدني باعتبارها أداة من أدوات مراقبة السلطة في أعمالها ، وكذا بناء المؤسسات السياسية القادرة على استيعاب القوى السياسية الراغبة في المشاركة السياسية.

فالمشاركة السياسية توفّر للسلطة فرص التعرف على رغبات واتجاهات وآراء أفراد المجتمع ، فهي بذلك شرط ضروري لتحقيق التنمية السياسية ، ويمكن أن تصبح عائقا لها وهو ما سمي من قبل بمشكلة التنمية.

4ب) التعددية السياسية:

يعرفها سعد الدين ابراهيم على أنها: "مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية وحققها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها"¹⁷.

بينما يعرفها محمد عابد الجابري بأنها: "مظهر من مظاهر الحداثة السياسية التي هي أولاً وقبل كل شيء وجود مجال اجتماعي وفكري يمارس الناس فيه "الحرب" عن طريق السياسة أو بواسطة الحوار والنقد والاعتراض والأخذ والعطاء، وبالتالي التعايش في إطار السلم القائم على الحلول الوسطية"¹⁸.

فالتعددية الحقيقية قائمة على وجود أحزاب مختلفة ببرامج وإيديولوجيات مختلفة، تتنافس فيما بينها عن طريق الانتخابات الحرة والنزيهة وبصورة دورية، أما بالنسبة للتعددية التي يحمل إطارها الخارجي مظاهر التعدد أي أن تكون هنالك عدة أحزاب، لكن النظام القائم أقرب إلى نظام الحزب القائم، وهو الحزب المسيطر فهي تعددية شكلية فقط. فالأولى تعددية سياسية تتصف بالشمولية وهي تتضمن تعددية حزبية، أما الثانية فهي ليست تعددية سياسية لأن هنالك سيطرة كاملة لحزب واحد وتهميش للأحزاب الأخرى فهي إذن تعددية حزبية مكملة للتعددية السياسية¹⁹.

منه فالتعددية السياسية تعني الاختلاف في الرأي والأطروحات الفكرية واختلاف في البرامج والإيديولوجيات والمصالح والتكوينات الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية.

4ج) التداول السلمي على السلطة:

والمقصود به عدم ترك الحكم في قبضة شخص واحد، أي يجب التعاقب الدوري للحكام في ظل انتخابات حرة، بحيث يمارس هؤلاء

الحكام المنتخبون اختصاصاتهم الدستورية لفترات محددة سلفا، وبهذا يقوم الحاكم بممارسة السلطة بتخويل من الناخبين وفق أحكام الدستور، فالسلطة إذن ليست حكرا على أحد، إنما يتم تداولها وفقا لأحكام الدستور الذي يعدّ السلطة التي لا تعلوها أية سلطة.

ويعدّ التداول السلمي على السلطة من قبل الأحزاب والأطراف السياسية من أبرز آليات الممارسة الديمقراطية، فلا يمكن الحديث عن قيام دولة ديمقراطية ما لم يكن هناك إيمان واعتراف بمبدأ التداول السلمي على السلطة. هذا يعني أن السلطة السياسية يجب إدارتها من قبل الأحزاب والأطراف السياسية التي تحصل على الأغلبية من أصوات الناخبين أثناء العملية الانتخابية، وليست حكرا على أحد أو لحساب حزب معين أو جهة معينة على حساب مصلحة الآخرين.

(د) حماية واحترام حقوق الإنسان:

إن مسألة حقوق الإنسان والاعتراف بها في الدساتير والتشريعات الداخلية في الدولة، أو في الاتفاقيات الدولية والإقليمية لم يتحقق لها الاحترام والفاعلية المطلوبة، ما لم يكن

هناك ضمانات تعمل على حمايتها، ونقصد هنا بالضمانات الوسائل والأساليب المتنوعة التي يمكن بواسطتها حماية الحقوق والحريات من الاعتداء عليها²⁰.

ويقصد بحماية حقوق الإنسان: "مجموعة الإجراءات التي تتخذ على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني من قبل الجهات المختصة في بلد ما، ببيان مدى التزام سلطات ذلك البلد بحقوق الإنسان والكشف عن الانتهاكات المرتكبة ووضع الاقتراحات لوقف هذه الانتهاكات بإحالتها على القضاء الوطني أو الدولي للفصل فيها"²¹.

5) آليات التنمية السياسية:

هناك مجموعة من الآليات والميكانيزمات التي لا بدّ من توفرها

لضمان نجاح عملية التنمية السياسية في مجتمع معين من أهمها:

أولاً: التنشئة السياسية:

حضي مفهوم التنشئة السياسية باهتمام كبير من قبل الباحثين في علم السياسة وعلم الاجتماع، وكان هيربرت هايمان H.HAYMAN السباق إلى دراسة التنشئة السياسية فمنذ صدور مؤلفه الشهير "التنشئة السياسية" أصبح هذا الموضوع يزخر بالعديد من البحوث والدراسات، وللتنشئة السياسية عدة تعاريف نذكر منها: ²²

تعريف هايمان HAYMAN الذي يرى بأنها: "تعلم المرء المعايير الاجتماعية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع، بما يساعده على التفاعل معه".

أما لانجتون LANGETON فيقول: "أن التنشئة السياسية في أوسع معانيها إنما تشير إلى كيفية نقل الثقافة السياسية للمجتمع من جيل إلى جيل".

وهي عملية مستمرة طوال حياة الفرد ²³، تقوم بها مؤسسات سياسية وشبه سياسية وغير سياسية كذلك، تسهم بدرجات متفاوتة في التأثير على أنماط سلوك الفرد وتحديد مدركاته الاجتماعية والسياسية، ومن هذه المؤسسات نذكر:

- الأسرة: إذ تلعب دوراً أساسياً في التنشئة السياسية للفرد حيث يتعلم الفرد عن طريقها أساليب المجتمع وثقافته مما يعينه على التفاعل مع الآخرين والمشاركة ايجابياً في ديناميات الحياة الاجتماعية، ناهيك عما يمكن للأسرة أن تسهم به من أدوار في إعداد الفرد

وتأهيله سياسياً لتقلد مركز سياسي معين كأن يعمد الوالدان إلى إقناع أبنائهم وحثهم على الانتساب إلى الحزب الذي يؤيدانه، أو دفعهم إلى ممارسة دور سياسي عام أو وظيفة إدارية محددة²⁴.

وللأسرة دور هام في تشكيل اتجاهات الأبناء وإكسابهم قيماً أساسية تظل معهم طوال حياتهم، ثم إن المرء يتعرف على علاقات القوة ويكون تجاربه من ممثل السلطة الوالد في مواقف عديدة وبسيطة²⁵.

- جماعات الرفاق: وهي بناء اجتماعي غير رسمي يضم عدداً من الأفراد، يجمعهم تقارب السن أو محل الإقامة أو تماثل الوضع الطبقي أو وحدة المكان الذي يرتادونه، كالمدرسة أو النادي أو محل العمل. والمتفق عليه بين معظم الباحثين أن دور هذه الجماعات في عملية التنشئة السياسية مهم وكبير، ويعدّ مكملاً لدور الأسرة في هذا المجال، خاصة في فترة المراقبة وفي المراحل المتأخرة من النضج السياسي للفرد، ويتمثل تأثير جماعات الرفاق في التنشئة السياسية في عدد من الأدوار والوظائف الهامة، تحاول من خلالها تشكيل فكر أعضائها وسلوكهم ومواقفهم إزاء تطورات الحياة السياسية وظواهرها وتلك الأدوار يمكن الإشارة إليها باختصار:

(1) تقوم جماعات الرفاق بوظيفة نقل وتعزيز الثقافة السياسية السائدة.

(2) تسهم هذه الجماعات في تحديد مدركات الفرد وتصوراتهِ للأمر السياسي.

(3) تعتبر جماعات الرفاق إطاراً مرجعياً لما يتبناه الفرد من الآراء وما يتخذه من مواقف.

(4) تهيء جماعات الرفاق لأعضائها مجالاً رحباً للتكيف مع البيئة الاجتماعية والثقافية التي يعيشون فيها، حيث يتضاءل دور الأسرة في عملية التنشئة لعجزها في تلقين أبنائها الخبرات الملائمة للتكيف مع

المحيط الاجتماعي الجديد، ومن ثمّ تزداد أهمية دور جماعات الرفاق، إذ يتعلّم الأفراد من خلالها أساليب التكيّف مع الأوضاع المتغيّرة التي تعرض لهم أو تؤثر فيهم.²⁶

- المؤسسات التكوينية: تعتبر المدرسة وغيرها من مؤسسات التعليم الرسمي ذات أهمية خاصة في عملية التنشئة. فالمدرسة المركز الرئيسي لعملية التنشئة السياسية في المجتمعات النامية والمتقدمة على حد سواء، لذلك فهي تستقطب قدرا كبيرا من اهتمام السلطة السياسية بحيث لا نكاد نجد نظاما سياسيا لا يعترف بأهمية الدور التربوي للمدرسة في هذا المجال.

وتكتسب المؤسسات التربوية أهميتها في هذا المجال لعدة اعتبارات نذكر منها:

(1) طول الفترة التي يقضيها الفرد بالمدرسة خلال مختلف مراحل التعليم.

(2) طبيعة النظام المدرسي ونمط العلاقات السائد فيه.

(3) نوعية المعلم وعلاقاته بتلاميذه، فكلما كان المعلم متمكنا من مادته العلمية قريبا من تلاميذه مؤمنا بقيم النظام السياسي... كان أكثر قدرة على تلقينهم أما إذا كان العكس فإن التلاميذ بعد نضجهم يصبحون غير مباليين بالحياة السياسية ولا المشاركة فيه.

(4) نوعية المنهج الدراسي ومحتواه وأسلوب نقله للتلاميذ.²⁷

- وسائل الإعلام:

تلعب وسائل الإعلام دورا لا يقل أهمية عن دور الأسرة أو المدرسة في عملية التنشئة السياسية والاجتماعية، حيث تستخدم تلك الوسائل لتأدية عدة مهام منها:

1) زيادة الشعور بالانتماء إلى أمة أو إلى قومية، وبدون ذلك الشعور بالانتماء، ما من دولة تستطيع أن تخترق حاجز التخلف الاقتصادي، وهكذا بفضل وسائل الإعلام يتوحد الشعب في الداخل، ويقوى نفوذ الدولة القومي في الخارج، وبفضل وسائل الإعلام أيضا تتشجّع الجماهير فتساهم في التطوير القومي والإقلال من القلق الاجتماعي.

2) تعليم الجماهير مهارات جديدة، وهناك روابط وعلاقات وثيقة في الدول النامية بين التعليم وما تنشره وسائل الإعلام.

3) غرس الرغبة في التغيير وزيادة آمال الجماهير حيث أن وسائل الإعلام تعتبر من الأدوات الرئيسية التي يمكن بواسطتها تعليم شعوب الدول النامية طرقا جديدة للتفكير والسلوك.

4) تشجيع الجماهير على المساهمة ونقل صوتها إلى القيادة السياسية لكي نحافظ على إحساس الجماهير بأهميتها أو إحساسها بالمساهمة.

- القيادة:

هي القدرة على التأثير في السلوك البشري لتوجيه جماعة من الناس نحو هدف مشترك بطريقة تضمن بها طاعتهم وثقتهم واحترامهم وتعاونهم، وبمعنى آخر فبدون القيادة لا تتمكن الجماعة من تعيين اتجاه سلوكها أو جهودها.

وفي إطار عمليات التنشئة السياسية يعدّ القائد مصدرا أساسيا من مصادر الخبر والمعلومات والمعارف التي تحتاجها جماعته وقت القيام بمهامها ووظائفها الحيوية، وغالبا ما يكون القائد مصدرا مهما من المصادر الإيديولوجية والفكرية والفلسفية التي تسير عليها

الجماعة خاصة في دول العالم الثالث ، فالقائد المبدع يصنع ويصوغ إيديولوجية الجماعة وفكرها الفلسفي الذي تسير على هدايه، وهو الذي يمنح أعضائها الأفكار والمعتقدات والقيم التي ترسم أنماط سلوكهم وممارستهم الاجتماعية اليومية.²⁸

وما نخلص إليه هنا أن التشئة السياسية كما تسعى إلى تنمية مدركات الفرد وتعزيز قدراته السياسية بحيث يستطيع التعبير عن ذاته من خلال سلوكيات ينتهجها في الحياة السياسية. وبالتالي فهي شرطا أساسيا بالنسبة لمتطلبات التنمية السياسية، حيث اعتمدت الدول المستقلة حديثا على التشئة السياسية لإحلال نسق من القيم السياسية الحديثة محل منظومة القيم التقليدية (التي هي من صنع المستعمر) والتي تعيق التنمية، إذن فالتشئة السياسية تمثل أولوية بالنسبة للمجتمعات النامية والمستقلة حديثا لتحقيق التنمية السياسية.²⁹

ثانيا: الاتصال السياسي:

يحتل مفهوم الاتصال السياسي مكانا مهما في علم النفس، وعلم الاجتماع وعلم السياسة، وتتفاوت درجة اهتمام كل من هذه العلوم به وفقا لطبيعة كل منها ومحور البحث في والدافع إلى دراسة الاتصال من خلاله.

ونتيجة لذلك تعددت تعريفات الاتصال السياسي وتباينت مضامين هذه التعريفات ودلالاتها من مجال إلى آخر، تبعا لتخصص صائغ التعريف وفهمه لعملية الاتصال ذاتها.

أما جربنر GERBENER فيعرفه على أنه: " العملية التي يتفاعل بها المرسلون والمستقبلون للرسائل في سياقات اجتماعية معينة"³⁰

تعريف ميدو MEADOW: "الاتصال السياسي هو الرموز والرسائل المتبادلة المتأثرة بالنظام السياسي والمؤثرة فيه"³¹

تعريف بليك وهاردسن BLAKE et HARDDSEN: "الاتصال السياسي هو الاتصال المؤثر تأثيرا حقيقيا أو ممكنا في الحياة السياسية أو الوجود السياسي بصفة عامة."³²

تعريف ماكنير MC NAIR: "الاتصال السياسي هو اتصال هادف يتعلّق بالسياسة ويشرح ماكنير هذا التعريف الموجز بقوله إنه يشتمل على:

(أ) كل مستويات الاتصال التي يستخدمها الساسة أو المشتغلون بالسياسة بغية الوصول إلى غاية محددة وأهداف مقصودة.

(ب) الاتصال الموجه إلى هؤلاء الساسة من غير المشتغلين بالسياسة، كالناخبين وكتاب الأعمدة الصحفية وغيرهم.

(ج) اتصال يتعلّق مضمونه بأشخاص الساسة والمشتغلين بالسياسة وغيرهم ممن لا تنطبق عليهم هذه الصفة ويتعلّق أيضا بنشاطاتهم التي تتضمنها التقارير الإخبارية، والإفتتاحيات وغيرها من وسائل مناقشة وسائل الإعلام للسياسة والسياسيين.³³

ومنه نخلص إلى أن الاتصال السياسي هو: "النشاط السياسي الموجه الذي يقوم به الساسة أو الإعلاميون أو عامة أفراد الشعب والذي يعكس أهدافا سياسية محددة تتعلق بقضايا البيئة السياسية وتؤثر في الحكومة أو الرأي العام أو الحياة الخاصة للأفراد والشعوب من خلال وسائل الاتصال المتعددة.

فهذا التعريف يتضمن عناصر أساسية يقوم عليها الاتصال السياسي هي:

- (1) النشاط السياسي: وهو مضمون العملية الاتصالية السياسية.
- (2) القائم بالاتصال: وهو الساسة أو الإعلاميون أو عامة أفراد الشعب.

(3) الهدف: الذي يتضمن الأثر المقصود من الرسالة سواء كان متعلقا بوظيفة التأثير في الرأي العام أم في عملية التشبث السياسية.

(4) الوسيلة: وهي كل وسيلة اتصالية تجسد النشاط السياسي الذي تمارسه الحكومة أو الإعلاميون أو أفراد الشعب.

و يساهم الاتصال السياسي في:

(1) دعم النظام السياسي وزيادة كفاءته وفعاليتها بحيث يتيح للنظام إمكانية تدفق المعلومات منه إلى الجماهير كما يعمل على نقل اهتمامات الجماهير إلى النخبة وصانعي القرار وبالتالي إمكانية خلق مجتمع ديمقراطي قائم على الحوار.

(2) يساهم في اتصال الجماهير ببعضها البعض وبالتالي تكوين مواقف متقاربة حول محيطهم السياسي ومنه إمكانية انتهاج سلوك موحد سواء كان سلبيا أو إيجابيا اتجاه النظام السياسي حسب ديمقراطية وعدالة النظام أو فساد³⁴.

نستخلص مما سبق بأن الاتصال السياسي من أهم آليات التنمية السياسية فهو يؤدي دورا هاما في عملية التشبث السياسية والثقافة السياسية، مما يؤثر تأثيرا بالغا في ممارسة حرية الرأي والتعبير، وبتيح فرصة للنظام للتعريف ببرامجه، وهذا ما يؤدي إلى إمكانية طرح بدائل.

ثالثا: الأحزاب السياسية:

الحزب هو الصيغة المعاصرة للتنظيم السياسي وأحد البنى المحورية الأساسية التي تحتل موقعا فريدا ومميزا في سياق النسق السياسي للمجتمع وهو يمارس وظائف وأدوار عديدة هامة بالنسبة للحياة السياسية، وفي مختلف مراحل وعمليات التنمية أيضا.

وقد تعددت تعريفات الحزب السياسي واختلفت في نقاط تركيزها ، لذلك فقد طرح الباحثين عدة تعاريف للحزب السياسي منها :

تعريف لاسويل وكبلان LASSWEEEL et KAPLAN الذي يتضمن أن الحزب السياسي هو: " مجموعة من الأفراد تصوغ القضايا الشاملة وتقدم مرشحين في الانتخابات "

وتعريف سيجموند نيومان S NEWMAN الذي يرى أن الحزب هو: " تنظيم للعناصر السياسية النشيطة في المجتمع يتنافس مع جماعة أو جماعات أخرى تعتق وجهات نظر مختلفة ، سعيا إلى الوصول على التأييد الشعبي.³⁵

ومنه فالأحزاب السياسية تضم مجموعة من الأفراد يشتركون في أفكار وتصورات معينة تعمل على تعبئة الرأي العام للتأثير على السلطة وتلعب دور رقابي على السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) تبرز في الانتخابات وتحاول طرح برامجها مع التركيز على تقصير أو أخطاء النظام السياسي كي تكون بديلا له.

و هناك تصنيفات متعددة حول أنواع الأحزاب نذكر منها:³⁶

- هناك من يعتمد على ميكانيزم التفاعل للأحزاب السياسية في التقسيم ويوجد تحت هذا النوع:

(1) أحزاب الأشخاص: أو ما يعرف بأحزاب الكارزميين ، وهذا النوع من الأحزاب يرتبط بشخص زعيم الحزب ، فهو الذي ينشئه ويقوده ويحدد أو يغير مساره.

(2) أحزاب إيديولوجية: أو ما يعرف بأحزاب البرامج وهذا النوع يتبنى إيديولوجية معينة وتتمسك بمبادئ وأفكار محددة ومميّزة كالأحزاب الاشتراكية الشيوعية مثلا.

- أما تصنيف سعاد الشرقاوي فيعتمد على اختلاف تنظيم الأحزاب وهي تصنّف الأحزاب إلى :³⁷

(1) أحزاب قلة مختارة: وهي تهدف إلى مجتمع الشخصيات البارزة ذات النفوذ، أم بسبب مكانتها الأدبية التي تمكنها من ممارسة تأثير معنوي أو بسبب ثرائها المادي الذي يسمح لها بالمساعدة في تغطية نفقات الانتخابات.

(2) أحزاب جماهيرية: وهذه الأحزاب ظهرت في الدول الغربية مع انتشار الاشتراكية ثم الشيوعية، وترجع نشأتها إلى أسباب مالية ملّحة، ولنشر الثقافة السياسية بين طبقة العمال التي لم يكن لديها معلومات عن الحياة السياسية ومنها أحزاب الجماهير الاشتراكية، و الشيوعية، والفاشية.

وتعتبر الأحزاب السياسية من أفضل الوسائل والآليات المتاحة في المجتمع لتحقيق التنمية السياسية، حيث أنها نتاج لهذه العملية من ناحية وآلية وميكانيزم مؤثر فيها من ناحية أخرى. إلا أن دور الأحزاب الآن بدأ يتراجع مع اختفاء عامل الإيديولوجية لصالح عامل المصالح، حيث أصبحت الأحزاب شريك من النظام السياسي في اللعبة السياسية خاصة في دول العالم الثالث (بما فيها الدول المغاربية).³⁸

رابعا: النخبة السياسية:

تعرفّها القواميس بأنها أقوى مجموعة من الناس في المجتمع ولها مكانتها المتميّزة وذات الاعتبار.

وعرفها العالمان موسك MOSK وباريتو PARITO: " بأنها الأقلية المنظمة نسبيا، التي تحكم الأكثرية غير المنظمة وهي تسيطر بفضل قدراتها المتفوقة وبفضل رصيدها الثقافي، وهي جماعة تتمتع

بالقوة الاقتصادية والسياسية والامتياز والمكانة، إما بشكل مكتسب أو موروث أو هي جماعات وظيفية ومهنية تحظى بمكانة عالية في المجتمع.³⁹

وعرفها كمال المنوفي: "هي مجموعة من الأفراد الذين يمتلكون مصادر وأدوات قوة السياسة في المجتمع بحيث تستطيع التحكم في رسم السياسة العامة وصنع القرارات الرئيسية في المجتمع."⁴⁰

وعلى العموم أن النخبة هي قلة من أفراد المجتمع يمتلكون مؤهلات بنيوية، فيزيائية، عقلية، معرفية، اقتصادية، مالية، تنظيمية، إدارية، ومؤسسية. إطارات حاكمة لها مركز متميز في السلطة أو بيئتها الاجتماعية، يجعلها جديرة أن يكون لها اسم خاص مميز.

ويصنّف علماء الاجتماع والسياسة النخبة إلى عدة أنواع هي: النخبة التقليدية، النخبة التكنوقراطية، النخبة المالكة، النخبة الكاريزمية، النخبة الأيديولوجية، النخبة الرمزية، النخبة الثقافية، النخبة العسكرية.

(1) النخبة التقليدية:

تتمتع هذه النخبة بسلطة منبثقة من عقائد دينية أو أبنية اجتماعية، تعود جذورها إلى الماضي البعيد وتدعمها أفكار عميقة، وعليه يمكن القول أن كل صفوة ذات طبيعة أرسقراطية هي صفوة تقليدية، وغالبا ما تتكوّن الصفوة التقليدية من نبلاء لهم تاريخ طويل متوارث، فمثلا رئيس القبيلة له سلطة قوية على أفراد قبيلته، ذلك أن سلطتها تقوم على احترام بعض الحقائق التي شاعت بين الناس، ويلاحظ أن هذا النوع من الصفوة يحتل مكانة مهمة في الدول النامية.

(2) النخبة التكنوقراطية:

وتتكون هذه النخبة من الطبقة العليا الإدارية التي يتمركز أعضاؤها في الحكومة أو من ممثلي الحكومة، أو من الهيئات الصناعية والمالية وغيرها. وحسب رؤية ماكس فيبر MAX WEBER فإن هذه النخبة تتمتع بسلطة منطقية شرعية فهي نخبة ذات سلطة وتأثير، وتحل مركز القيادة في الوظائف الخاصة بالحكومة والمؤسسات.⁴¹

(3) النخبة المالية:

تستمد هذه النخبة سلطتها مما تمتلكه من عقارات أو رؤوس أموال، تمكنها ثروتها من ممارسة قوة الضغط أو التأثير على النخب الأخرى، مثل النخبة التقليدية، والتكنوقراطية.

وفي العادة يكون لقرارات هذه النخبة تأثيراً في الحياة السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، مما يؤثر بالتالي على عملية التغيير الاجتماعي إيجاباً أو سلباً.

(4) النخبة الكاريزمية:

يتصف أعضاء هذا النوع من النخب ببعض الصفات الروحية والموهبة غير العادية، وهي صفات ومميزات لا علاقة لها بالمكانة الاجتماعية التي يحتلها الفرد في السلم الاجتماعي أو المجتمع ولا بمكاسبه المادية، إنما مردها إلى أشخاص معينين يطلق عليهم صفة الكاريزما، وذلك مقابل ما يقومون به من أعمال أو بما لهم من مقدرة على القيام بها. ويحدث في مثل هذا النوع من النخب أن تمتد السلطة الكاريزمية من الرئيس أو القائد إلى الذين يحيطون به ومن ثم إلى مجموع جماعته أو فريقه.

(5) النخبة الإيديولوجية:

ينمو هذا النوع من النخب ويتبلور حول أفكار إيديولوجية، وهي تتكون من أشخاص أو جماعات يشتركون في مفهوم إيديولوجي واحد. هي نخبة ذات تأثير دون أن تكون بها سلطة رسمية، ومن هذا النوع من النخب نجد النخبة المضادة التي تقف في وجه السلطة الحاكمة، وإذا كانت النخبة الإيديولوجية ذات تأثير، فإنها في أغلب الأحيان تتطلع إلى إجراء تغييرات تستهدف إعادة توجيه حركة التاريخ. ولا يمكن التقليل من الدور الذي تلعبه هذه النخب المعارضة في حركة التاريخ، فالصفوة الحاكمة تعارض الصفوة الإيديولوجية، لأنه بإمكان هذه الأخيرة إحداث تغييرات عميقة في حركة التاريخ.

(6) النخبة الرمزية:

تتكون هذه النخبة من أشخاص ينظر أساساً أن لهم قيمة رمزية، وهي تشغل وظائف مهمة وتتميز بصفات رمزية، فرؤساء الحكومة مثلاً يرمزون إلى قيم وأفكار ينظر إليها الناس على أنها أفكار جديدة وحيوية وأنها تمثل النظام، ويدخل القادة الإيديولوجيون والزعماء الأبطال في إطار النخبة الرمزية. كما يكون الرياضيون المحترفون صفوة رمزية لها صفات خاصة، وخير دليل على ذلك عدد المقالات والروبورتاجات التي تخصصها الصحف عن حياتهم الخاصة وعن تدريباتهم وما حصلوا عليه في مبارياتهم من جوائز وتحطيم الأرقام القياسية.⁴²

(7) النخبة المثقفة:

تضم هذه النخبة المؤلفين والفنانين والعلماء والفلاسفة والمفكرين والمتخصصين في النظريات الاجتماعية، والمعلقين

السياسيين، والمعلوم أن المثقفين في كل المجتمعات يمثلون الجماعات القادرة على ابتكار ونقد ونقل الأفكار، حيث لعب المثقفون دورا مهما في المجتمعات المتطورة والنامية على السواء، وخاصة عندما جعلوا أنفسهم نقادا للمجتمع ففي فرنسا مثلا تزعم المثقفون لواء معارضة الطبقة الحاكمة والكنيسة، كما لعب المثقفون دورا مهما في الحركات الثورية والعمالية.

(8) النخبة العسكرية:

حظيت هذه النخبة منذ فجر التاريخ بالاهتمام نظرا للدور الهام الذي لعبه العسكريون في تشكيل تاريخ المجتمعات البشرية وتوجيه الحياة السياسية فيها، وقد كشفت الدراسات التي أعدت حول الجوانب السياسية للجيش عن عوامل مهمة فيما يتعلق بالأصول الطبقية للصفوة العسكرية وعملية التنشئة الاجتماعية، وطبيعة القيم السائدة بين أعضاء الصفوة العسكرية، وأثر هذه العوامل في إيجاد جماعة قيادية قوية متماسكة، وأهم من ذلك أنها كشفت عن نقطة مهمة قد تجاهلتها دراسات النخبة، وهي تحوّل القوة الكامنة إلى قوة فعلية، وأثر ذلك في رسم السياسة والسلوك السياسي.

بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه جماعة الضباط في المجتمعات النامية، وكيف أن دور هذه الجماعة قد يفوق تأثير قوة المثقفين أو القادة السياسيين في بعض البلدان، ولهذه المجموعة سيطرة قوية في المجتمعات المستقلة حديثا، والتي لا تزال فيها النظم السياسية في طور التشكيل والسلطة السياسية غير مستقرة، فهي تسيطر على قوة السلطة العليا، وبالتالي لديها الفرصة للقيام بدور مهم في تحديد مصير الأمة.

أما تدخلها في الشؤون السياسية فيعتمد على مجموعة عوامل منها التقاليد التي تلقاها ضباط الجيش، وأصولهم الاجتماعية ومدى تأثيرهم في الفرق العسكرية الخاضعة لسيطرتهم، ومن ناحية أخرى عمق القادة العسكريين وعلاقتهم بالقادة السياسيين في معظم البلدان⁴³ فالنخبة إذن آلية من آليات عملية التنمية السياسية في المجتمع.

ومنه وفي الختام نخلص إلى أن الحياة الديمقراطية في أي بلد تقوم على مجموعة مقومات وآليات وهي مقومات وآليات التنمية السياسية، فوجود أحزاب سياسية ذات قاعدة جماهيرية، برلمان ينتخب بحرية ونزاهة، نقابات مهنية ومنظمات مجتمع مدني، وصحافة حرة وحرّاك ديمقراطي يتلّخص بمشاركة حقيقية في الحكم، من خلال تداول السلطة بين مختلف الأحزاب والتيارات السياسية، والتخلص من مختلف أزمات التنمية السياسية.

الهوامش:

- 1- برز تعبير التنمية السياسية بعد أن بدأت الدول المستقلة حديثاً في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بالمطالبة والاصرار على تحقيق تنمية لبلدانها ومحاولاتها لبناء نفسها. إذ أن قبل هذا التاريخ كانت الدراسات تنصّب على الجانب الاقتصادي والاجتماعي، أما بعد أن تيقنت الدراسات من أن النظام السياسي شأنه شأن النظام الاقتصادي يتطور ويتحول ويتكامل، بدأ الاهتمام بموضوع التنمية السياسية.
- 2- أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت: عالم المعرفة، 1987، ص30.
- 3- نداء مشطر صادق، التخلف والتحديث والتنمية السياسية: دراسة نظرية، الطبعة الأولى، ليبيا: منشورات جامعة قان يونس بنغازي، 1998، ص98-99.
- 4- يحي عبد المتجلى، "التنمية السياسية في العالم الثالث" الباحث العربي، العدد 09، 1986، ص77.
- 5- حسين عبد الحميد رشوان، التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1988، ص25.
- 6- نداء مشطر صادق، مرجع سابق، ص101.
- 7- نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة (دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي)، الطبعة الثانية، الرياض: الدار العالمية للكتاب الإسلامي، 1994، ص232.
- 8- للتفصيل أكثر أنظر: حسن صعب، علم السياسة، الطبعة التاسعة، بيروت: دار العلم للملايين، 1997، صص69-378. ومحمد سعد ابراهيم، الصحافة والتنمية السياسية، القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 1998، صص31-32.
- 9- وليد عبد الهادي العويمر، "دور الإذاعة والتلفاز الأردني في التنمية السياسية: دراسة تحليلية ميدانية"، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 6، العدد1، 2013، ص56.
- 10- المكان نفسه.
- 11- المكان نفسه.
- 12- محمد أحمد اسماعيل، دور المثقفين في التنمية السياسية: دراسة نظرية التطبيق على مصر، الجزء الأول، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1985، ص97.

- 13- نبيل السمالوطي، **بناء القوة والتنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي**، الطبعة الأولى، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978، ص185.
- 14- السيد عبد المطلب غانم، **علاقة الرأي العام بالتنمية السياسية: دور الإدراك السياسي**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1976، ص222.
- 15- محمد سعد ابراهيم، مرجع سابق، ص13.
- 16- السيد عبد المطلب غانم، **دراسة في التنمية السياسية**، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1981، ص58.
- 17- أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، ص34- 35.
- 18- رياض عزيز هادي، **من الحزب الواحد إلى التعددية**، د.ب.ن: دار الشؤون الثقافية العامة، 1995، ص63.
- 19- محمد عابد الجابري، **التعددية السياسية وأصولها وآفاق مستقبلها**، (حالة المغرب)، عمان: ندوة منتدى الفكر العربي، 1979، ص107.
- 20- حسين علوان البيج، "التعاقب على السلطة في الوطن العربي"، **مجلة دراسات استراتيجية**، العدد4، 1998، ص173.
- 21- باسل يوسف، "حماية حقوق الإنسان في الجامعة العربية، الواقع والخلفية السياسية" **مجلة الدراسات السياسية**، العدد 9، صيف2002، ص118- 119.
- 22- صالح بالحاج، "التنمية السياسية نظرة في المفاهيم والنظريات"، ملتقى وطني: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات، قسم العلوم السياسية، جامعة الشلف، 16- 17 ديسمبر 2008، ص13.
- 23- سماح قارح، "التغيير الاجتماعي والتنشئة السياسية" **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة بسكرة، العدد الثاني والثالث، جانفي وجوان 2008، ص5.
- 24- عبد الحلیم الزيات، **التنمية السياسية: الأدوات والآليات**، الجزء الثالث، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2001، ص28.
- 25- مولود زايد الطيب، **مصادر التنشئة السياسية ودورها في تنمية التفكير الإيديولوجي لدى الأفراد**، منشورات جامعة السابع أفريل، ليبيا، 2003، ص18.
- 26- عبد الحلیم الزيات، مرجع سابق، ص28- 33.

- 27- المرجع السابق، ص ص33- 44.
- 28- المرجع السابق، ص34.
- 29- رياض حمدوش، **تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية**، ب.ب.ن: معهد الميثاق، 2009، ص13.
- 30- السيد عبد الحلیم الزیات، مرجع سابق، ص63.
- 31- Mimmo and Sanders, **Hand book of political communication**, BeverlyHills sage, 1981, pp 72-82 .
- 32- نفس المكان السابق.
- 33- Mc Nair Brian, **An Introduction to political communication**, Routledge, London 1995, p4 .
- 34- عبد الحلیم الزیات، مرجع سابق، ص69.
- 35- أسامة غزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987، ص14.
- 36- محمد رجب أحمد، (دور الأحزاب السياسية في التنمية والبيئة: دراسة لبرامج الأحزاب السياسية المصرية)، رسالة ماجستير منشورة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، 1998، ص56- 57.
- 37- سعاد الشرفاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2007، ص213.
- 38- عبد الحلیم الزیات، مرجع سابق، ص139.
- 39- مولود سعادة، "النخبة والمجتمع، تجدد الرهانات"، **مجلة الباحث الاجتماعي**، قسم علم الاجتماع، جامعة باتنة، سبتمبر2010.
- 40- نفس المكان السابق.
- 41- زاهر زكار، **الصفوات والنخب وتأثيرها في المجتمع**، مركز الإشعاع الفكري للدراسات والبحوث، فلسطين، د.ت.ن، ص16.
- 42- المرجع السابق، ص17.
- 43- المرجع السابق، ص18.